نموذج تمويلي مقترح لتفعيل الوقف النقدي لتنمية القطاع الزراعي بوادي حضرموت - اليمن

محمد بن سالم بن عبد الله بخضر

أستاذ العلوم المالية والمصرفية الإسلامية المساعد - جامعة سيئون - اليمن

mbakhdar2023@gmail.com

(سُلِّم البحث للنشر في: 08/21/ 2025م، واعتُمد للنشر في: 09/25/ 2025م)

https://doi.org/10.59723/AWQ006/30

الملخص

يتناول البحث بالدراسة الوقف النقدي كأحد الأدوات التمويلية الإسلامية الحديثة التي يمكن أن تسهم بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة للقطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاع الزراعة بوادي حضرموت الذي يعاني من تحديات كبيرة؛ أهمها الجانب التمويلي. وتمثلت مشكلة البحث في كيفية تصميم نموذج تمويلي قابل للتطبيق قائم على الوقف النقدي لتنمية القطاع الزراعي بوادي حضرموت. ويهدف البحث إلى تقديم نموذج تمويلي لتفعيل الوقف النقدي لدعم الأنشطة الزراعية وتمويل المزارعين وتطوير البنية التحتية الزراعية بوادي حضرموت. ويتمثل النموذج في إنشاء صندوق وقفي مخصص لتمويل القطاع الزراعي بوادي

حضرموت يتكون من مجلس أمناء ومجلس نظارة ومجلس الإدارة التنفيذية ويعتمد على مصادر متعددة للتمويل تشمل تبرعات الأفراد والمؤسسات والمساهمات المجتمعية واستثمار الأصول الوقفية، كما تناول البحث متطلبات نجاح النموذج المقترح والمعوقات المحتملة التي قد تعترض تطبيقه في وادي حضرموت. واستخدم البحث المنهج الوصفي والتحليلي والاستنباطي. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث إنّ النموذج المقترح يعتبر فكرة جديدة في وادي حضرموت تسهم في تنمية وتطوير القطاع الزراعي. كما أن الوقف النقدي لا يعرف بين سكان وادي حضرموت نتيجة أنَّ المذهب السائد فيه هو المذهب الشافعي الذي لا يجيز وقف النقود، وأن وادي حضرموت يحتوي على موارد اقتصادية زراعية لم تستغل في تحقيق الأمن الغذائي نتيجة لضعف التمويل المقدم للقطاع الزراعي لذا اعتبر الوقف النقدي أحد البدائل التمويلية للقطاع الزراعي بالوادي. وأوصى البحث باعتماد النموذج المقترح وتشريع القوانين التي تسهم في تسجيل وتنظيم عمل الصناديق الوقفية في اليمن.

الكلمات المفتاحية: الوقف النقدي، القطاع الزراعي، نموذج تمويلي، وادي حضرموت.

Proposed Financing Model for Activating Cash Waqf for the Development of the Agricultural Sector in Wadi Hadhramaut -Yemen

Mohammed Salem Abdullah Bakhdher

Assistant Professor of Islamic Finance and Banking, Seiyun University, Yemen

mbakhdar2023@gmail.com

(Received Date: 21-08-2025 | Accepted Date: 25-09-2025)

https://doi.org/10.59723/AWQ006/30

Abstract:

The research examines Cash Waqf as one of the modern Islamic financing tools that can effectively contribute to the sustainable development of economic sectors, especially the agricultural sector in Wadi Hadhramaut, which faces significant challenges, the most important of which is financing. The research problem lies in how to design an applicable financing model based on Cash Waqf for the development of the agricultural sector in Wadi Hadhramaut. The research aims to present a financing model to activate cash endowments to support agricultural activities, finance farmers, and develop agricultural infrastructure in Wadi Hadhramaut. The model consists of establishing a waqf fund dedicated to financing the agricultural sector, comprising a board of trustees, a supervisory board, and an executive board. It relies on multiple sources of funding, including donations from individuals and institutions, community contributions, and investment of waqf assets. The research also addresses the requirements for the success of the proposed model and the potential obstacles that may hinder its implementation. The research uses descriptive, analytical and deductive methods. One of the most important findings of the research is that the proposed model is a new idea

in Wadi Hadhramaut that contributes to the development and advancement of the agricultural sector. Furthermore, monetary endowments are unknown among the inhabitants of Wadi Hadhramaut because the prevailing school of thought there is the Shafi'i school, which does not permit Cash Waqf. The Wadi Hadhramaut contains agricultural economic resources that have not been exploited to achieve food security due to the lack of funding provided to the agricultural sector. Therefore, Cash Waqf was considered one of the financing alternatives for the agricultural sector. The research recommended adopting the proposed model and enacting laws that contribute to the registration and regulation of Waqf funds in Yemen.

Keywords: Cash Waqf, Agricultural Sector, Financing Model, Wadi Hadhramaut.

المقدمة

الوقف النقدي أداة من الأدوات المالية الحديثة التي أخذت مكانتها في دراسات التمويل الإسلامي؛ لما له من مزايا كثيرة يمكن أن يكون أحد الخيارات التمويلية لكثير من المشاريع التنموية في بلدان العالم الإسلامي. وقد استمد الوقف النقدي أهميته من أهمية الوقف الإسلامي، وتاريخه المشرق في الحضارة الإسلامية، وقد كانت الدولة العثمانية الموطن الأساس لبروز دور الوقف النقدي في تلك الفترة، ولِما مرّ به العالم الإسلامي من انتكاسات غاب دور الوقف النقدي لفترة من الزمن ثم سرت فيه الروح في عصرنا الحاضر.

تعتبر محافظة حضرموت من المحافظات اليمنية ذات الموقع الاستراتيجي، والموارد الاقتصادية المتنوعة، والمساحات الزراعية الشاسعة التي تؤهلها أن تتربع على عرش التنمية المستدامة في مجال القطاع الزراعي على وجه الخصوص، لذا إيجاد نموذج تمويلي يمازج بين الوقف النقدي على وجه الخصوص، والقطاع الزراعي يعد ذا أهمية في الواقع المعاصر للقطاع الزراعي الذي أوضحت الدراسات أنَّه في حاجة إلى التمويل للنهوض به وتنميته. لهذا يعد الوقف النقدي من أبرز الأدوات التي يمكن أن تكون حلًا لمشكلة التمويل الزراعي في وادي حضرموت، وهو ما يسعى هذا البحث إلى تحقيقه.

مشكلة الدراسة

يعاني القطاع الزراعي في وادي حضرموت من إشكالات عديدة أهمها الجانب التمويلي، فاعتبر الوقف النقدي بديلًا فعالًا؛ لتقديم تمويل شرعي بعيد عن الفائدة الربوية بما يحقق، ويسهم في تقليل تكاليف الإنتاج، وتوفير الآليات والمعدات الحديثة؛ لتطوير هذا القطاع، ومع غياب مفهوم الوقف النقدي عن ثقافة الوقف في محافظة حضرموت يكون تأسيس نموذج تمويلي وقفي فعال إضافة جديدة، وفكرة جديرة بالاهتمام، ومن هنا تمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيس:

كيف يمكن تصميم نموذجٍ تمويليٍّ قابلٍ للتطبيق قائم على الوقف النقدي لتنمية القطاع الزراعي بوادي حضرموت؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم الوقف النقدي وحكمه الشرعي؟
- ما أهمية الوقف النقدي في تمويل الأنشطة الزراعية؟
- ما واقع القطاع الزراعي في وادي حضرموت والتحديات التي يواجهها خصوصًا ما يتعلق بالتمويل؟

أهداف البحث

تكمن أهداف البحث في الآتي:

1. التعرف على ماهية الوقف النقدي وكيفية الاستفادة منه في تمويل القطاع الزراعي بوادي حضرموت.
2. تحقيق استدامة مالية من خلال النموذج المقترح بما يضمن المساهمة في تطوير القطاع الزراعي بشكل مستمر.
3. دراسة واقع القطاع الزراعي في وادي حضرموت والتعرف على أهم التحديات التي يواجهها.
4. إيجاد نموذج تمويلي وقفي قابل للتطبيق يجمع بين المشروعية الفقهية، والحاجة المعاصرة يعالج مشكلة تمويل القطاع الزراعي بوادي حضرموت.

أهمية البحث

1. توضيح مفهوم الوقف النقدي وإبراز دوره في دعم القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على القطاع الزراعي في وادي حضرموت.
2. تحليل التحديات التمويلية التي تواجه المزارعين والأنشطة الزراعية في وادي حضرموت واقتراح حلول عملية لتجاوزها.
3. تصميم نموذج تمويلي وقفي شرعي ومستدام يتناسب مع خصوصية بيئة

وادي حضرموت ويُسهم في توفير التمويل المتجدد للمزارعين.

منهجية البحث

استخدم الباحث عددًا من مناهج البحث:

1. المنهج الوصفي: ويبرز هذا المنهج في وصف الوقف والوقف النقدي وآراء الفقهاء في مشروعيته وكذلك وصف واقع القطاع الزراعي بوادي حضرموت.
2. المنهج التحليلي: يبرز في تحليل البيانات المتعلقة بالقطاع الزراعي والوقف النقدي واستنتاج نقاط القوة والضعف.
3. المنهج الاستنباطي: ويبرز في استخلاص الحلول وبناء النموذج التمويلي وفق المبادئ والأسس الشرعية.

الدراسات السابقة

لم أقف على دراسة علمية تتعلق بهذا الموضوع لكن توجد بعض الدراسات العامة التي تناولت الوقف النقدي، أو القطاع الزراعي اليمني، كدراسة الزرقاء[1]: تناولت هذه الدراسة الوقف المؤقت للنقود باعتباره تمويلًا خيريًا يجب أن يوجه للفقراء واقترحت الدراسة نموذجًا تمويليًا لتوفير التمويل الخيري المؤقت للفقراء بصورة القرض الحسن، ولم تتطرق هذه الدراسة للقطاع الزراعي وتمويله عبر الوقف النقدي. أما دراسة علوان[2]: دراسة الوضع الراهن والمستقبلي للقطاع الزراعي بمحافظة حضرموت، فقد تناولت القطاع الزراعي في محافظة حضرموت، وأهم المشاكل التي تواجه انتاج المحاصيل الزراعية وتقديم المقترحات والحلول لتلك المشاكل، ولم تتطرق هذه الدراسة للوقف النقدي. أما دراسة السرحي[3]: دور

(1) الزرقاء، محمد أنس، الوقف المؤقت للنقود لتمويل المشروعات الصغرى للفقراء، المؤتمر الثاني للأوقاف، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 2006م.

(2) علوان، عبد الله، دراسة الوضع الراهن والمستقبلي للقطاع الزراعي بمحافظة حضرموت، مؤسسة العون، (د ت)، تم الاطلاع عليه 2025/7/10م: https://alawn.org/uploads/Documents/12cf2c47-bc51-46e8-bbcb-0ebab6d0a53f.pdf

(3) السرحي، لطف محمد، دور البنوك الإسلامية اليمنية في التمويل الزراعي: دراسة لواقع وتحديات التمويل الزراعي في اليمن وآفاق تطويره، مجلة جامعة الأندلس، صنعاء، م 15، ع14، يونيو 2017م.

البنوك الإسلامية اليمنية في التمويل الزراعي: دراسة لواقع وتحديات التمويل الزراعي في اليمن وآفاق تطويره. فقد تناولت هذه الدراسة صيغ التمويل الزراعي في الفقه الإسلامي كالسلم والمزارعة وغيرهما وواقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في اليمن التي توصلت إلى ضآلته ومحدوديته ومعوقات ضعف التمويل الزراعي ومعالجة تلك المعوقات، واقتراح نموذج لتقليل المخاطر عبر ضمان طرف ثالث، ولم تتطرق هذه الدراسة للوقف النقدي وتمويل القطاع الزراعي بواسطته.

المبحث الأول: وقف النقود ودوره التمويلي للقطاع الزراعي.

أسهم الوقف الإسلامي بأدوار كبيرة في الحضارة الإسلامية في شتى المجالات حتى برز نوع جديد من أنواع الوقف، وهو الوقف النقدي الذي ساعد في توسيع رقعة التنمية في عدد من بلدان العالم الإسلامي، ونظرًا لأهمية الوقف النقدي سيكون الحديث عن مفهومه وطبيعته ومشروعيته في المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف وقف النقود وأهميته.

الفرع الأول: مفهوم الوقف النقدي في الاصطلاح المعاصر.

شاع ذكر وقف النقود في كتب الفقهاء الأقدمين دون الإشارة إلى تفاصيل جزئياته، فقد اقتصر الفقهاء على بيان حكم الوقف النقدي، وبعض صوره في عصرهم. إلّا أنَّ الوقف النقدي ارتبط ارتباطًا قويًا بالدولة العثمانية في القرن الخامس عشر الميلادي[4] حتى عُدَّ من خصائصها؛ لمساهمة هذا الوقف في تطور الدولة العثمانية من الناحية العمرانية والتجارية والثقافية أيضًا[5]. كما عُدَّ الوقف النقدي

(4) Amir, Afizar And Masron, TajulAriffin, Cash Waqf: An Innovative Instrument For Economic Development, International Review Of Social Sciences and Humanities,2013, Vol.6, No. 1. P2.

(5) حول دور الوقف النقدي في تطور الدولة العثمانية ينظر:
الأرناؤوط، محمد، تطور الوقف النقدي في العصر العثماني (2)، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، 1992م، م19، ع3.
سلامة، خضر، وقف النقود بالفائدة في العصر العثماني، مجلة المقدسية، جامعة القدس، 2022م، ع13، ص 109.

«ثورة في الفقه الإسلامي»[6] حيث حصل بسببه نقاش فقهي بين فقهاء الدولة العثمانية حتى استقرت الفتوى فيها على جواز الوقف النقدي[7].

إنَّ مفهوم الوقف النقدي في العصر الحاضر أخذ حيزًا من النقاش في ماهية الوقف النقدي، فقد عُرِّف بأنَّه «حبس النقود وتسبيل منفعته المتمثلة في الأرباح الناتجة عن استثماره»[8]. إلَّا أنَّ هذا التعريف قصر الوقف النقدي على استثمار الأموال الموقوفة ولم يتطرق إلى استخدامه كقرض حسن.

وقد استنتج أحد الباحثين من كلام ابن تيمية تعريفًا للوقف فقال: «وقف الرجل مبلغًا من الدراهم والدنانير ويجعله قراضًا يعاد ربحها على الموقوف عليه مع بقاء أصل المال عاملًا في القراض»[9].

وهذا التعريف أخرج استخدام الوقف النقدي كقرض حسن، واقتصر استثمار المبالغ النقدية الموقوفة على صيغة القراض (المضاربة).

وقد وضع الباحث تعريفًا اجرائيًا للوقف النقدي بأنَّه: «حبس مبالغ نقدية للقرض الحسن أو للاستثمار المباح شرعًا وصرف الأرباح المتحققة حسب شرط الواقف أو في مجالات خيرية»[10].

الفرع الثاني: أهمية وقف النقود ومزاياه

اكتسب الوقف النقدي أهميته في العصر الحاضر؛ لما يتمتع به من مميزات وخصائص قلَّ أنْ توجد في غيره من أنواع الوقف الأخرى، فالوقف النقدي له دور استراتيجي في التمويل، حيث يمكن من خلال جمع الأموال الوقفية تقديمها كتمويل، إما كقرض حسن أو استثمارها وإنفاق عائد ذلك الاستثمار فيما وقفت

(6) ماندفل، جون، المردود الخيري للربا: الخلاف حول وقف النقود في الدولة العثمانية، مجلة الاجتهاد، بيروت، دار الاجتهاد للأبحاث، 1999، س11، ع 43، ص 174.

(7) ابن عابدين، رد المحتار، ج4، ص 363.

(8) ليبا، محمد، ونقاسي، محمد، نظام وقف النقود ودوره في تنمية المرافق التربوية والتعليمية، ماليزيا، مؤتمر قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات، الجامعة الإسلامية العالمية، 2009م، ص 3.

(9) موافي، أحمد، تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، الدمام، دار ابن الجوزي، ط1، 1993م، ص 905.

(10) ينظر: بخضر، تمويل وقف النقود للمشاريع متناهية الصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي، ص 47.

عليه تلك الأموال. بالإضافة إلى أنَّ الوقف النقدي تفادى كثيرًا من مشاكل وقف العقار، كارتفاع أسعار العقار مما أدى إلى انخفاض أعداد الواقفين، وتعرض العقار إلى التعطل، وانعدام منافعه، ومحدودية طرق استثمار العقار، وصعوبة تمويله.

ومن أهمية وقف النقود ومزاياه؛ المرونة التي يتصف فيها كلما لاحت فرصة استثمارية؛ لتحقيق عائد مرتفع إذا تم استخدام الأصول الوقفية النقدية بأقصى كفاءة. إذ أنَّ الاستثمار المباشر أكثر عائدًا من الاستثمار العقاري، كما يمكّن الوقف النقدي من تنويع الاستثمار مما يقلل من المخاطرة[11]. بالإضافة إلى إمكانية شراء الأصول العينية من الأموال النقدية الموقوفة حيث لا تكون هذه الأصول العينية موقوفة، مما يساعد في تحقيق الأرباح من خلال بيعها أو تأجيرها؛ لتعطي مرونة أكبر فيما لو كانت تلك الأصول عقارًا. كما يمكّن الوقف النقدي مساهمة أفراد المجتمع كل بقدر استطاعته لوقف مبالغ نقدية تسهم في دعم مؤسَّسات الوقف النقدي نتيجة انخفاض قيمة الأسهم الوقفية المعروضة على أفراد المجتمع؛ لتسهم هذه الأصول النقدية الوقفية في دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية للمجتمع ومنها القطاع الزراعي.

إنَّ الوقف النقدي يعتبر أكثر تمشيًا وملاءمة مع ما يشيع اليوم في عالم التمويل من مبدأ ديمقراطية التمويل، وبالتالي يكون تأثيره التنموي أقوى من غيره، من حيث إسهاماته في القطاعات الإنتاجية المختلفة أثناء استثماره حيث يدخل ممولًا ومستثمرًا في كل الأنشطة[12]. كما يتميز بسهولة وضبط حسابات الوقف بعناية، فتكون بمنأى عن السرقة والخيانة والتلاعب، وبمنجاة عن مظنة التفريط والإهمال، خاصة أنَّ حسابات الوقف النقدي ستفتح في المصارف الإسلامية التي ستكون على درجة عالية من الضبط، والعناية نتيجة استخدام تلك المصارف للتكنلوجيا الحديثة في ضبط الحسابات.

(11) العمر، فؤاد عبد الله، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، الكويت، الأمانة العام ة للأوقاف، ط1، 2011م، ص47.

(12) دنيا، شوقي أحمد، الوقف النقدي: مدخل لتفعيل دور الوقف في حياتنا المعاصرة، الكويت، مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، س 2، ع3، 2002م، ص 69.

المطلب الثاني: مشروعية الوقف النقدي.

يستمد الوقف النقدي مشروعيته من مشروعية وقف المنقول باعتبار النقود مالًا منقولًا، وقد اختلف أهل العلم في وقف المال المنقول، وهذا ما سيتناوله البحث في هذا المطلب كالآتي:

الفرع الأول: تعريف وقف المنقول

المنقول (النقل) لغة: تحويل الشيء من مكان إلى آخر[13]، والمنقول: ما عدا العقار، وهو كل ما يمكن تحويله من مكان لآخر.

واصطلاحًا: المنقول هو الشيء الذي يمكن نقله من محل إلى آخر ويشمل النقود والعروض والحيوانات والمكيلات والموزونات[14].

الفرع الثاني: حكم وقف المنقول.

واختلف الفقهاء في حكم وقف المنقول على ثلاثة أقوال[15]:

القول الأول: لا يجوز وقف المنقول مقصودًا إلا إذا كان تبعًا للعقار، أو ما ورد به النص، وهو ما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد صاحبا أبي حنيفة[16].

واستدل أصحاب هذا القول بعدد من الأدلة نذكر بعضًا منها رومًا للاختصار:

1. دليل الاستحسان؛ لأنَّ المقصود من وقف الأرض الاستغلال والانتفاع، وكذلك المنقول التابع للعقار حيث إنَّه «يثبت من الحكم تبعًا ما لا يثبت مقصودًا»[17].
2. لمّا جاز إفراد بعض المنقول بالوقف كالسلاح فالتبع أولى[18].

القول الثاني: جواز وقف المنقول الذي يجوز بيعه، ويمكن الانتفاع به مع بقاء

(13) الأزهري، تهذيب اللغة، ج9، ص 129.

(14) مجلة الأحكام العدلية، المادة (129).

(15)() لن يتعرض البحث لمناقشة أدلة الأقوال، ومن أراد التوسع في أدلة هذه الأقوال فليراجع: بخضر، تمويل وقف النقود للمشاريع متناهية الصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي، ص 48.

(16) البابرتي، محمد، العناية شرح الهداية، (د م)، دار الفكر، (د ط)، (د ت)، ج6، ص 216.

(17) ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج5، ص 216.

(18) ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج5، ص 216.

عينه، وأمَّا ما يستهلك عينه، فلا يجوز وقفه، وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء غير الأحناف واستدلوا بالآتي:

أ. حديث الصدقة الجارية[19] حيث يدل على أن الصدقة الجارية يدوم ثوابها إلى ما بعد الموت، والصدقة الجارية هي الوقف، والحديث عام، فيشمل بعمومه ما ينتفع به مع بقاء عينه من المنقولات؛ لأنَّ منفعته جارية فيصح وقفه[20].

ب. قصة توبة كعب بن مالك حيث أوقف سهمه الذي بخيبر، ومنها استنبط الإمام البخاري جواز وقف المال المنقول، وبوّب لذلك بقوله «باب إذا تصدق أو أوقف بعض ماله أو رقيقه أو دوابه فهو جائز»[21].

القول الثالث: منع وقف المنقول، وقصر الوقف على العقار، وهو قول أبي حنيفة[22]، ورواية عن مالك وأحمد[23]، واستدلوا بالآتي:

1. إنَّ أوقاف السلف كانت عقارًا، ولم تجرِ العادة بوقف المنقول، وحديث عمر بن الخطاب نصًا في ذلك.
2. أنَّ وقف المنقول غير معروف عند السلف، فقد ورد عن أحمد كما في رواية حنبل أنَّه قال: «سمعت أبا عبد الله يقول: لا أعرف الوقف في المال إنَّما الوقف في الدور والأرضين على ما أوقف أصحاب النبي ﷺ»[24].

الفرع الثالث: مشروعية الوقف النقدي.

اختلف الفقهاء في حكم الوقف النقدي، إلَّا أنَّ المتتبع لكلامهم حول حكم

(19) رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب ما بعد الموت، حديث رقم (1613)، ج3، ص 1255.

(20) المشيقح، خالد، الجامع لأحكام الوقف والهبات والوصايا، الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 2013، ج1، ص 551.

(21) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب إذا تصدق أو أوقف بعض ماله أو رقيقه أو دوابه فهو جائز، حديث رقم (2757)، ج4، ص7. وعلق على ذلك ابن حجر العسقلاني بقوله: «هذه الترجمة معقودة لجواز وقف المنقول» ينظر: ابن حجر، أحمد، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة، (د ط)، 1379هـ، ج5، ص 360.

(22) الميداني، عبد الغني، اللباب في شرح الكتاب، بيروت، المكتبة العلمية، (د ط)، (د ت)، ج2، ص 182.

(23) ينظر:
- الباجي، سليمان، المنتقى شرح الموطأ، القاهرة، مطبعة السعادة، ط1، 1332هـ،ج6، ص122.
- الخلال، أبوبكر، الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، ص71.

(24) الخلال، أبوبكر، الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد، ص71.

الوقف النقدي يجد أنَّ كل مذهب من المذاهب الفقهية الأربعة يوجد فيه قول بجواز الوقف النقدي، ونظرًا أنَّ الغرض من البحث ليس مناقشة أدلة كل الأقوال سيكتفي الباحث بذكر قول يرى جواز وقف النقود، وأدلته بما يتلاءم مع طبيعة البحث كالآتي:

ذهب إلى جواز الوقف النقدي عدد كبير من أهل العلم، فمن السلف الأوائل من قال بجوازه الزهري[25]، والبخاري صاحب الصحيح[26]، وزفر من الحنفية، وتابعه صاحبه محمد بن عبدالله الأنصاري[27]. والقول بجواز الوقف النقد هو معتمد المذهب المالكي[28]، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعية، والحنابلة[29]، ورجحه ابن تيمية من الحنابلة[30]. وذهب مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي إلى القول بجواز الوقف النقدي في قراره رقم (140) (15/6) في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بمسقط في 14-19 محرم 1415هـ، الموافق 6-11مارس2004م[31]، وكذلك مجلس الإفتاء الإندونيسي[32]، والمجلس الوطني الإسلامي الماليزي[33].

المطلب الثالث: الدور التمويلي للوقف النقدي للنهوض بالقطاع الزراعي

يلعب الوقف النقدي دورًا مهمًا في تمويل، ونهضة القطاع الزراعي من خلال توفير مصادر تمويلية مستدامة، بتكلفة منخفضة للمشاريع والأنشطة الزراعية، ودعم

(25) البخاري، صحيح البخاري، ج4، ص 12.
(26) المرجع نفسه، ج4، ص 12.
(27) ينظر:
- شيخي زاده، عبد الرحمن، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ومعه الدر المنتقى في شرح الملتقى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م، ج2، ص 580.
- الطرابلسي، إبراهيم، الإسعاف في أحكام الأوقاف، بيروت، دار الرائد العربي، (د ط)، 1981م، ص26.

(28) الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني على مختصر خليل ومعه الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م، ج7، ص 138.
(29) ينظر:
- النووي، يحيى، روضة الطالبين وعمدة المفتين، بيروت، المكتب الإسلامي، ط3، 1991م، ج5، ص 315.
- ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، ج5، ص 156.

(30) ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (د ط)، 1995م، ج 31، ص 234.
(31) ينظر: موقع هيئة الأوقاف الإندونيسية على الرابط التالي: http://www.bwi.or.id/index.php/ar/--.html. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3 / 11 / 2016م.
(32) ينظر: موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي على الرابط التالي: http://www.iifa-aifi.org/2157.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/7/4م.
(33) ينظر: موقع مجمع الفقة الإسلامي الدولي على الرابط التالي: http:// www.ifia -ifia.org/2157.html، تم الاطلاع علية بتاريخ 4 / 7 / 2025م.

المزارعين، وتحسين البيئة والبنية التحتية الزراعية، مما ينعكس ذلك على تحسين معيشة المزارعين، وتحسن جودة المنتجات الزراعية، والعمل على المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي لأفراد المجتمع.

وتكمن القوة التمويلية للوقف النقدي في:

أ) الاستدامة المالية من خلال استثمار الأموال النقدية الموقوفة، واستخدام عائد ذلك الاستثمار في تمويل المشاريع والأنشطة الزراعية المختلفة بشكل متكرر.

ب) المرونة: يعتبر الوقف النقدي ذات مرونة عالية؛ باعتباره أصولًا نقدية، حيث يمكن الاستفادة من تلك المرونة في مجالات متنوعة، وقطاعات مختلفة منها: القطاع الزراعي، فيمكن شراء الآلات، والمعدات الزراعية دون أن تكون تلك الآلات والمعدات وقفًا مما يسهل في عملية الاستفادة منها بعد انتهاء المشروع الزراعي.

ج) المشاركة المجتمعية: يسهّل الوقف النقدي على الأفراد على وجه الخصوص المساهمة في وقف جزء من دخولهم النقدية لإنشاء الصناديق الوقفية؛ ليساعد ذلك على توسيع قاعدة الموارد الوقفية للصندوق، وكذلك مساهمة المؤسَّسات المالية بمختلف أنواعها في الوقف النقدي.

إنَّ مجالات توظيف الوقف النقدي لدعم وتطوير القطاع الزراعي متنوعة منها:

- تمويل شراء الآلات والمعدات الزراعية، والبذور والأسمدة من خلال تقديم القروض الحسنة أو من خلال الصيغ التمويلية التشاركية، أو صيغ المديونية كالمرابحة للآمر بالشراء وغيرها.
- تمويل البنية التحتية الزراعية من خلال تمويل استصلاح الأراضي، وبناء وإصلاح السدود، وشبكات الري، وإنشاء مراكز التخزين للمنتجات الزراعية.
- دعم البحث العلمي، حيث يمكن لإدارة الصندوق أن تمول الأبحاث العلمية في المجال الزراعي.
- مساعدة المزارعين في تمويل تغطية المخاطر الزراعية التي يتعرض لها المزارعون

من خلال إنشاء صندوق التكافل الممول من عوائد الاستثمار للصندوق الوقفي.

المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي في وادي حضرموت.

يعد القطاع الزراعي من أهم ركائز التنمية المستدامة كونه من القطاعات كثيفة العمالة، وذا أهمية استراتيجية، وذا مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وقد وهب الله تعالى اليمن عامة، وحضرموت خاصة مساحات زراعية شاسعة لو أُحْسِنَ استغلالها؛ لتحقق الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي، وتوفرت فرص عمل كثيرة، وتحققت مشروعات استثمارية مربحة عديدة.

المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: محافظة حضرموت: الموقع والأهمية

تقع محافظة حضرموت[34] في الجزء الشرقي من الجمهورية اليمنية بين خطي عرض 14-19 درجة شمالًا، وخطي طول 47.20 - 51 درجة شرقًا، وتعد أكبر محافظات الجمهورية اليمنية مساحة حيث تبلغ مساحتها 161,749 كيلو متر مربع وتشكل 36 % من مساحة اليمن. وهي تحادد المملكة العربية السعودية من الشمال، والبحر العربي من الجنوب، وسلطنة عمان ومحافظة المهرة من الشرق،

(34) ينظر: موقع وزارة الإدارة المحلية، محافظة حضرموت على الرابط التالي: https://www.hadhramaut.info/view/8360.aspx تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/7/10م.

تقسم حضرموت تضاريسيًا إلى السهل الساحلي المطل على البحر العربي، ووادي حضرموت وفروعه، والهضاب (الجنوبية والشمالية)، والمناطق الصحراوية. وتنقسم إداريًا إلى 28 مديرية، وتعد المكلا عاصمة المحافظة، وأكبر مدنها، وتتوزع المديريات إلى قسمين:

ساحل حضرموت، ويضم 12 مديرية من بينها مدينة المكلا مركز المحافظة، ووادي حضرموت والصحراء، ويضم 16 مديرية، وتعد مدينة سيئون مركز الوادي، ويسود المحافظة مناخ حار جاف صيفًا، معتدلًا دافئًا شتاءً.

بلغ عدد سكان محافظة حضرموت لآخر تعداد سكاني عام 2004م (1,029,462) نسمة، منهم (441,071) نسمة يقيمون في وادي حضرموت. ونتيجة الأحداث السياسية التي مرت بها اليمن لم يجر أي تعداد سكاني آخر، إلَّا أنَّ الجهاز المركزي للإحصاء بالوادي والصحراء بمحافظة حضرموت قدّر عدد السكان المقيمين في وادي حضرموت عام 2024م حوالي (928,731) نسمة بمعدل نمو سكاني 3.7 %[35].

جدول رقم (1) عدد السكان في وادي حضرموت حسب الأعوام 2014 - 2024م

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد السكان	614670	634962	656059	677960	700718	724373	803110	832825	863640	895594	928731

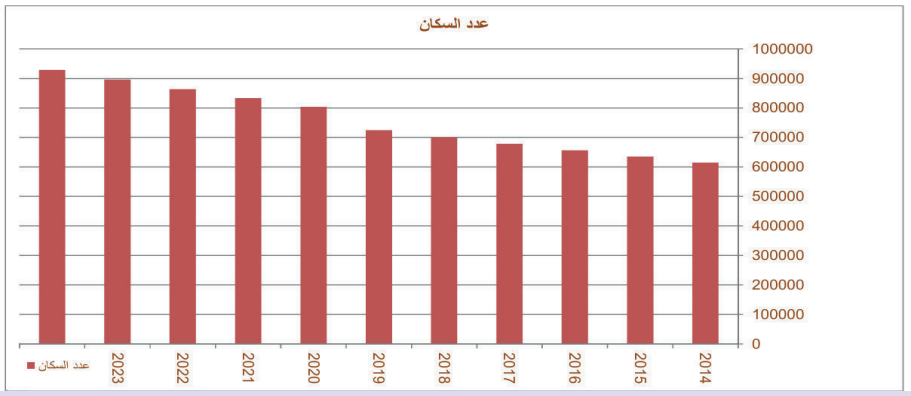

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية لعام 2023م، ص 8.

(35) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الإحصائية لعام 2023، الجهاز المركزي للإحصاء، الوادي والصحراء، 2024م، اليمن، ص 3.

يعد وادي حضرموت من أكبر أودية اليمن، ويغطي حوضه مساحة 20,400 كيلو متر مربع، ويمتد من الهضاب الغربية حتى البحر العربي شرقًا، ويتفرع منه أودية أهمها: وادي عمد، وادي دوعن، ووادي العين، وادي بن علي، وادي شحوح، وادي تاربة، وادي جعيمة، وادي سر، وادي عدِم. ونظرًا لطبيعة وادي حضرموت الزراعية، فقد كان للقطاع الزراعي موقعًا مهمًا في السياسات الاستثمارية التي انعكست أهميتها في إسهام هذا القطاع في الاقتصاد، ففي السبيعنيات والثمانينيات من القرن الماضي وجهت الدولة -قبل الوحدة- جهودها في تنمية القطاع الزراعي بوادي حضرموت، حيث أنشأت ثماني مزارع الدولة، ومزرعة في الساحل بمساحة إجمالية تقدر بـ 3000 هكتار، ومشروع وادي حضرموت الزراعي بمراحله الثلاث[36].

الفرع الثاني: المزايا الطبيعية والبشرية للقطاع الزراعي بوادي حضرموت

يتمتع وادي حضرموت بعدد من المزايا الطبيعية والبشرية التي حباها الله تعالى للوادي، تمثلت في الآتي[37]:

1. مناطق وادي حضرموت تنسب إلى المناطق الجافة الصحراوية، وتشغل مناطقه حوالي 60 % من مساحة محافظة حضرموت، وتشغل نطاق المرتفعات والهضاب حوالي 30 %، وتبلغ متوسط درجات الحرارة العظمى خلال أشهر الصيف نحو 40.5 درجة مئوية، وتهطل الأمطار خلال شهري مارس، وإبريل بمعدل سنوي قدره 66.5 ملم، وقد تصل إلى 100 ملم في بعض السنوات.

(36) علوان، عبد الله، دراسة الوضع الراهن والمستقبلي للقطاع الزراعي بمحافظة حضرموت، مؤسسة العون، (د ت)، ص 42.

(37) ينظر:

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الإحصائية لعام 2023، الجهاز المركزي للإحصاء، الوادي والصحراء، 2024م، اليمن، ص 3.
- علوان، عبدالله، دراسة الوضع الراهن والمستقبلي للقطاع الزراعي بمحافظة حضرموت، مؤسسة العون، ص 42 وما بعدها.
- عباد، جمال، وآخرون، تأثير التغيرات المناخية في المخزون المائي بوادي حضرموت، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الطبيعية والتطبيقية، م17،ع 2، ديسمبر، 2020، ص297 -299.
- باسيود، سالم، وآخرون، دراسة مقارنة الغطاء النباتي في وادي مدر وشحوح بوادي حضرموت، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الطبيعية والتطبيقية، م16،ع1، يونيو 2019م، ص130 - 133.
- لقاء تلفزيوني مع مدير عام مكتب الزراعة بالوادي والصحراء، على الرابط التالي: https://youtu.be/CWt1jEWiels. تم الاطلاع عليه تاريخ 2025/7/14م.

2. تعد المياه السطحية، والجوفية، والعيون مصادر المياه الرئيسية، حيث تأتي المياه السطحية من الهضبة الشمالية، والجنوبية أو من طريق الوديان الفرعية حيث تقدر بنحو 144 متر مكعب، وتوجد 3 خزانات في أعماق وادي حضرموت تقدر كميات المياه فيها حوالي 10 بليون متر مكعب. أما الينابيع فيقدر عددها بـ 53 ينبوعًا في كل من وادي العين ووادي عدم حيث يقدر ضخ الأول بحوالي 200 لتر/ثانية، والثاني 50 لتر/ثانية.
3. يجري في وادي حضرموت أودية فرعية تخترق الهضبة الجنوبية[38]، وأودية فرعية أخرى تشق الهضبة الشمالية[39].
4. وتعتبر مناطق وادي حضرموت مناطق زراعية تشتهر بإنتاج التمور، والحبوب، والخضروات، والفواكه، ويهتم سكانها بتربية الثروة الحيوانية، والنحل.
5. تتصف التربة الزراعية بوادي حضرموت بكونها جيدة الصرف، حيث لا تزيد نسبة الطين فيها عن 10%، ومستوى الماء الأرضي منخفض، ويزيد عن 15 متر في معظم الأحوال، وتتميز باحتوائها على نسبة خفيفة من المواد العضوية، وغنية نسبيًا بعنصر البوتاسيوم.

المساحة الصالحة للزراعة في وادي حضرموت تبلغ 56 ألف هكتار، إلا أن المساحة المزروعة لم تتجاوز 78%، وهي نسبة تتفاوت من سنة إلى أخرى، والجدول رقم (2) يبين تطور الرقعة الزراعية للأعوام الأربعة الأخيرة، ومساحات أهم المحاصيل الزراعية المزروعة.

(38) وهي: وادي عمد، وادي دوعن، وادي العين، وادي بن علي، وادي شحوح، وادي تاربة، وادي عدم.
(39) وهي: وادي هينن، وادي سر، وادي نعام، وادي جعيمة، وادي مدر، وادي ثبي، وادي الخون، وادي سر.

جدول رقم (2) يبين تطور الرقعة الزراعية للأعوام (2019 – 2023)

البيان	السنوات بالهكتار			
	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022
اجمالي المساحة المزروعة	40798	40543	42140	43909
الحبوب	12030	11775	12247	20624
الخضروات	5156	5156	5338	12735
الأعلاف	8463	8463	8776	9127
المحاصيل النقدية	255	255	265	275
الفواكه	14894	14894	15487	16108

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية لعام 2023م، ص 44.

7. تنوع أصناف التمور[40] في وادي حضرموت؛ نظرًا لكثرة النخيل[41] حيث يعتبر النخيل ثروة زراعية، وثمره غذاءا أساسيًا لسكان الوادي.

تمثل الموارد البشرية نجاح القطاع الزراعي، وتحقيق الاكتفاء والتنمية، ويقدر عدد سكان وادي حضرموت عام 2024م بحوالي 928,731 نسمة[42]، يشكل الذكور منهم 51%، والإناث 49% نسمة. وتعد المرأة بوادي حضرموت موردًا

(40) ينتشر في محافظة حضرموت أكثر من 30 صنف من أصناف التمور، وبعض الدراسات الحديثة تشير إلى 65 صنف محلي وتم ادخال 14 صنفًا أجنبيًا كالبرحي والسكري والخلاص وغيرها. ينظر:
- فهمي، باصحيح، النخيل في وادي حضرموت، مجلة الرابطة الاقتصادية، عدن، السنة الثانية، ع12، يناير، 2023م، ص 23.
- باصريح، سالم، اتجاهات توطين المحاصيل الزراعية في محافظة حضرموت، مجلة الآداب، جامعة ذمار، ع5، يناير 2009، ص 300.

(41) يبلغ أعداد النخيل بوادي حضرموت تقريباً 1.5 مليون نخلة مثمرة وغير مثمرة، ويبلغ انتاج التمور بوادي حضرموت 96,790 طن بمساحة تقدر 14,092 هكتار. إلا أن أعداد النخيل في وادي حضرموت انخفض بشكل ملحوظ نتيجة لعوامل كثيرة أهمها: تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي استثمارية أو سكنية والمشاكل بين الورثة وارتفاع تكاليف الزراعة وانتشار بعض الأمراض في النخيل كحشرة الدوباس. ينظر:
- فهمي، باصحيح، النخيل في وادي حضرموت، مجلة الرابطة الاقتصادية، ص 23.
- العمودي، محمد وآخرون، مستوى معارف مزارعي نحيل التمر بحشرة دوباس النخيل في بعض مديريات محافظة حضرموت وعلاقتها ببعض العوامل المستقلة، مجلة جامعة سيئون، م1، ع1، ديسمبر 2020، ص 197.

(42) آخر تعداد سكاني أجري في اليمن عام 2004م وقد بلغ عدد سكان وادي حضرموت 449,071 نسمة، وتم تقدير عدد سكان وادي حضرموت حسب المعدل النمو السكاني لمحافظة حضرموت3.7 %. ينظر: النشرة الإحصائية لعام 2023م، ص 3.

بشريًا هامًا في الزراعة، فأكثر من نصف ساعات العمل البشري الزراعي أي حوالي 53% تؤديه المرأة [43]، ويؤدي الرجال حوالي 47% فقط.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه القطاع الزراعي بوادي حضرموت.

يحتل القطاع الزراعي المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي في محافظة حضرموت في سلم القطاعات الإنتاجية والاقتصادية، حيث تعد الزراعة النشاط الرئيس لجزء كبير من سكان المحافظة، وخاصة وادي حضرموت، إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من المشاكل، والتحديات التي أدت في مجملها؛ لانخفاض الإنتاج الزراعي الكلي في وادي حضرموت، ويمكن تناولها كالآتي:

الفرع الأول: تحديات اقتصادية ومالية.

يراد بالتحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها القطاع الزراعي بوادي حضرموت تلك المشاكل التي تواجه المزارعين والمنتجين الزراعيين في تحقيق استمرار العمل الزراعي وتطويره، وتحصيل أعلى الأرباح. ويمكن أن نجمل أهم هذه التحديات في الآتي:

1. ضعف التمويل المصرفي للقطاع الزراعي

يقصد بالتمويل الزراعي توفير الأموال اللازمة للقيام بالعمليات الإنتاجية الزراعية وإعادة الإنتاج الزراعي، وما يتبع ذلك من أنشطة مثل: التخزين، النقل، البيع، التسويق[44]. وتتمثل التحديات في جانب التمويل في ثلاث صور من التحديات الرئيسة:

الأولى: تحديات تواجه المصرف مانح التمويل، وتتمثل في تدهور الأوضاع الاقتصادية، والأزمات السياسة، وتراجع مؤشرات الاقتصاد المحلي، وارتفاع نسبة

(43) يصعب قياس الحجم الحقيقي لدور المرأة في القطاع الزراعي لغياب البيانات والمعلومات الخاصة بالمرأة الريفية.

(44) رزق، نورا، التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ع 32، 2022م، ص 11.

الديون المتعثرة في المصرف مما يؤدي إلى تراجع قدرة المصرف على تمويل القطاع الزراعي.

الثانية: تحديات تواجه المزارع، وتتمثل في ارتفاع تكلفة التمويل المصرفي، مما يؤثر لاحقًا على قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف.

الثالثة: الضمانات المطلوبة: وهي ناتجة عن ضعف الأطر القانونية المنظمة للضمانات، ورهن الأصول الثابتة، والمنقولة مقابل الحصول على التمويل.

إنّ التمويل هو العمود الفقري للقطاع الزراعي، وبنظرة لمساهمة القطاع المصرفي اليمني في تمويل القطاع الزراعي للسنوات 2006-2013م - وهي السنوات ما قبل الأزمة اليمنية الحالية- مقارنة بالقطاعات الأخرى، فنجد أن هذه المساهمة ضعيفة، وضئيلة جدًا كما يبين الجدول رقم (3).

ونلاحظ أنّ هذه النسب المتدنية لتمويل القطاع المصرفي بشقيه التقليدي والإسلامي، كانت قبل الأزمة اليمنية الحالية، أما ما بعد الأزمة أي منذ سنة 2015م حتى كتابة هذا البحث، فيكاد التمويل المصرفي للقطاع الزراعي أن يكون شبه منعدم بسبب انقسام الجهاز المصرفي اليمني بين صنعاء وعدن، ومن أجل المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية وغيرها، فقد ساهم كل ذلك في تدني التمويل المصرفي إلى أدنى مستوياته للقطاع الزراعي[45].

(45) كان بنك التسليف التعاوني والزراعي الذي تأسس عام 1982م ويختصر باسم كاك بنك، وقبل تحوله إلى بنك تجاري بناء على توصية مؤسسة التمويل الدولية IFC يقوم بتقديم التمويلات إلى القطاع الزراعي عبر فروعه المنتشرة في أغلب محافظات اليمن بفائدة لا تزيد عن 4.5% وكان يقدم تلك القروض في صورة قروض عينية، وبتحوله إلى بنك تجاري انخفضت تمويلاته للقطاع الزراعي وأصبح ينافس البنوك التجارية الأخرى. ينظر:

- بنك التسليف التعاوني والزراعي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص 9.
- السرحي، لطف، دور البنوك الإسلامية اليمنية في التمويل الزراعي، مجلة الأندلس، للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع14، م15، ابريل- يونيو 2017، ص353.

جدول رقم (3) يبين حجم التمويل المصرفي (التقليدي والإسلامي) للقطاع الزراعي للفترة 2006-2013م

السنة/البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التمويل الكلي للقطاعات الاقتصادية	263,002	359,695	418,341	410,218	444,957	375,048	396,774	519,562
تمويل القطاع الزراعي وصيد الأسماك	4,793	4,660	4,899	5,886	7,740	7,175	10,287	12,646
نسبة التمويل الزراعي / تمويل القطاعات كلها %	1.82	1.29	1.17	1.43	1.73	1.91	2.59	2.62
حجم تمويل المصارف الإسلامية للقطاع الزراعي وصيد الأسماك	1753	1379	1329	2059	2660	2007	2059	2567
نسبة التمويل الإسلامي / التمويل المصرفي الكلي الزراعي %	37	30	35	36	34	28	20	19
نسبة التمويل الإسلامي للزراعة /تمويل القطاعات كلها %	0.67	0.38		0.51	0.58	0.54	0.52	0.49

المصدر: السرحي، لطف، دور البنوك الإسلامية اليمنية في التمويل الزراعي، ص352.

2. ارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في وادي حضرموت فيما يتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج ساهمت في حدوث إشكالات كثيرة للقطاع الزراعي، وتمثلت هذه التحديات في الآتي[46]:

(46) ينظر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الشهري للأمن الغذائي والتغذية، عدن، مايو 2024، ع56، ص 15.

ارتفاع أسعار المحروقات حيث بلغ سعر اللتر من مادة الديزل حوالي 1900 ريالًا يمنيًا[47]، وتعد مادة الديزل ذات أهمية في القطاع الزراعي حيث تعمل الآلات الزراعية بواسطتها.

- ارتفاع أسعار الآلات الزراعية وكذلك ارتفاع تكلفة تأجيرها.
- ارتفاع أسعار المبيدات والأسمدة الزراعية بالإضافة إلى قطع غيار الآلات الزراعية.
- ارتفاع أجور العمالة المتخصصة وأجور المواصلات.
- ارتفاع تكاليف استصلاح الأراضي الزراعية.
- تدهور قيمة العملة المحلية.

3. غياب الدعم الحكومي

ونتج ذلك عن غياب الدعم الحكومي[48] للمشتقات النفطية، وخاصة مادة الديزل التي تعمل به محركات ضخ المياه من الآبار، كذلك عدم دعم المزارعين بالمدخلات الزراعية، كالأسمدة، والمبيدات الكيماوية، وغياب الدعم المالي المتمثل في القروض البيضاء غير المرتبطة بفوائد البنوك، بالإضافة إلى ضعف دور مكاتب الزراعة في المديريات، وعدم القيام بالتوجيه والإرشاد، وعقد الورش والدورات التي ترفع من كفاءة المزارعين، وتحسن من إنتاجيتهم.

4. تناقص العمالة الماهرة

نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها اليمن عامة، ومحافظة حضرموت على وجه الخصوص أدى ذلك إلى: هجرة كثير من العمالة الزراعية الماهرة من

(47) يعادل 66 سنتاً أمريكيًا بسعر صرف 2842 ريال يمني للدولار بتاريخ 2025/7/15م.

(48) ينظر:

مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوادي والصحراء، التقرير التقييمي السنوي العام عن مستوى تنفيذ خطة عام 2024م بمديريات الوادي والصحراء، سيئون، مارس 2025م، ص 60.

خليل، علي، دراسة ارشادية للتعرف على تحديات آفاق التوسع في زراعة النخيل وزيادة انتاج التمور في تهامة - اليمن المعوقات والحلول، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الطبيعية والتطبيقية، م17، ع1، المكلا، يونيو 2020، ص 124.

الريف إلى المدينة للبحث عن مصدر دخل آخر، أو الهجرة إلى دول الجوار؛ لتحسين الدخل.

5. ظاهرة التصحر

تعتبر ظاهرة التصحر من أخطر الظواهر التي تهدد القطاع الزراعي، وتقلص من المساحة المزروعة، وقد أشار أحدث تقرير[49] لوزارة الزراعة اليمنية إلى أن التصحر، وتدهور الأراضي ارتفع من 8.7 % عام 2015م إلى 17.54 % في العام 2019م، كما يشير التقرير إلى أن حوالي 97 % من الأراضي مهددة بالتصحر بدرجات متفاوتة، وثلث هذه الأراضي معرضة لخطر تصحر عالٍ، وتسببت ظاهرة التصحر في: تدهور الغطاء النباتي؛ بفعل ممارسة المرعى الجائر، والتحطيب، وزحف الرمال، وانجراف التربة بفعل السيول الموسمية المدمرة، وتملحها، والإفراط في استخدام المياه الجوفية بالطرق التقليدية مما يعرضها للنضوب السريع[50].

6. محدودية مصادر المياه

يحتوي وادي حضرموت على حوض مائي يحتوي على كميات مائية جوفية كبيرة، إلا أن مصادر المياه تعد محدودة؛ نظرًا لتكاليف الحفر الباهظة لاستخراج المياه من باطن الأرض، وتعتمد المناطق الزراعية في وادي حضرموت على المياه الجوفية، حيث إن المساحات المروية من المياه الجوفية تتراوح ما بين (42 - 95%) من المساحات المزروعة بالمحافظة، ثم أن انخفاض هطول الأمطار الموسمية، تسبب في التأثير على نشاط المزارعين المعتمدين على المياه في إنتاج الحبوب، والمحاصيل الأخرى[51].

(49) وزارة الزراعة والري والثروة السمكية، تقرير عن التصحر في الجمهورية اليمنية: التقرير الرابع 2023م، مارس، 2023م، عدن، ص 25. وينظر أيضاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تدهور الأراضي والتنمية البشرية في اليمن، صنعاء، ديسمبر 2024م، ص 10.

(50) مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمحافظة حضرموت، استراتيجية النمو والتخفيف من الفقر 2007 - 2015م، المكلا، نوفمبر 2007م، ص 15.

(51) ينظر:

- مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوادي والصحراء، التقرير التقييمي السنوي العام عن مستوى تنفيذ خطة عام 2024م بمديريات الوادي والصحراء، ص 60.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الواقع الاقتصادي وبيئة الأعمال والقطاعات المنتجة: دراسة تشخيصية في محافظة حضرموت لعام 2023م، ص 17.

الفرع الثاني: تحديات إدارية وتشريعية.

يواجه القطاع الزراعي بوادي حضرموت عددًا من التحديات الإدارية، والتشريعية تمثلت في التحديات الآتية:

1. عدم تحديث القوانين المتعلقة بالقطاع الزراعي، وعدم تنفيذ القوانين النافذة مما أدى إلى خلل في الإطار القانوني، وتمثل ذلك بشكل واضح في غياب النص القانوني لتحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي سكنية خلال سنوات الأزمة الحالية خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية، ومنها محافظة حضرموت ووادیها، وكان نتيجة ذلك الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في وادي حضرموت.
2. غياب القوانين الخاصة بترشيد استغلال المياه الجوفية للزراعة، مما أدى إلى الإفراط في استخدام المياه الجوفية بالطرق التقليدية مما عرضها للنضوب السريع بسبب اغفال عوامل الترشيد.
3. تداخل الصلاحيات بين عدد من مؤسسات وزارة الزراعة، ووزارة الأوقاف فيما يتعلق بالوقف الزراعي، أدى إلى إعاقة كثير من المشروعات الاستثمارية الزراعية.
4. ضعف دور الإرشاد الزراعي التثقيفي، والتوعوي للمزارعين على مستوى المجال الزراعي، والمجال التسويقي، مما يرتبط ذلك بغياب القوانين المنظمة للتسويق، وغياب حماية المزارعين وحقوقهم.
5. غياب الثقافة الإدارية، والمالية للمزارع اليمني، وخاصة مع غياب الإحصاءات الرسمية لنسبة التعليم بين المزارعين، وكيفية إدارة المشروعات الزراعية الاستثمارية المحـــدودة، وكيفيـــة إدارة الموارد المتاحة بعيدًا عن الهدر والتبذير.

المبحث الثالث: النموذج التمويلي المقترح: صندوق تمويلي وقفي لتنمية القطاع الزراعي بوادي حضرموت.

الصناديق الوقفية وسائل حديثة؛ لجمع واستثمار الأموال النقدية الوقفية، وقد عُرفت الصناديق الوقفية بأنَّها: «قالب تنظيم -ذي طابع أهلي- يتمتع بذاتية الإدارة ويشارك في مسيرة التنمية الوقفية والدعوة للوقف والقيام بالأنشطة التنموية من خلال رؤية متكاملة تراعي احتياجات المجتمع وأولوياته، وتأخذ في الاعتبار ما تقوم به الجهات الرسمية والشعبية من مشروعات»[52].

المطلب الأول: الأسس التي يقوم عليها الصندوق.

الصندوق الوقفي أداة حديثة لجمع، وتنمية المدخرات المالية الوقفية، وهو الإطار الأوسع لممارسة العمل الوقفي، وأصبحت الصناديق الوقفية تشكل ظاهرة في تنمية الأوقاف النقدية، وتوجيه الجهود نحو إحياء سُنَّة الوقف.

الفرع الأول: الأساس الشرعي.

يعد الصندوق الوقفي أداة وآلية لتحقيق مقاصد الوقف النقدي، وبالنظر في الأصول، والأدلة الشرعية، فإنَّ الأساس الشرعي للصندوق الوقفي يقوم على عدد من القواعد والأسس الشرعية:

الأول: الصندوق الوقفي ينبع من الأساس الشرعي للوقف الإسلامي، وبما أنَّ مفهوم الوقف الشرعي هو: حبس أصل مالي أو عيني، وصرف منفعته في عمل خيري حسب شرط الواقف، وبما أنَّ الصندوق الوقفي يرتبط بالأساس الشرعي للوقف النقدي الذي تقدم أنه جائز شرعًا، فإنَّ تلك الأدلة الشرعية التي أصَّلت للوقف النقدي هي ذاتها تلك الأدلة الشرعية التي تدل على جواز الصندوق الوقفي؛ باعتباره صورة من صور الوقف النقدي.

(52) الكردي، هيفاء أحمد، الصندوق الوقفي للتأمين، الكويت، ط1، الأمانة العامة للأوقاف، 2011، ص 90-91.

الثاني: القاعدة الأصولية التي تنص على أن للوسائل حكم المقاصد[53]، فإذا كان المقصد مشروعًا، فإنَّ الوسيلة التي تحقق ذلك المقصد تكون مشروعة أيضًا شرط أن تكون في نفسها مباحة.

إنَّ الوقف النقدي يحقق مقاصد شرعية كثيرة في شتى المجالات منها المجال الزراعي، والثروة الحيوانية، وهذا يحتاج إلى تمويل مالي، وتنظيم إداري يدير الأموال النقدية.

الثالث: الوجوب الكفائي وفق قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب[54]، وتعني القاعدة: أنَّ كل ما يترتب عليه واجب كفائي شرعي، فهو يأخذ حكم ذلك الواجب، فمن ذلك: حفظ المال، وتنميته، والانفاق منه على الفقراء والمحتاجين، أو إنشاء وإصلاح الأصول، وتطويرها كالزراعة وغيرها، والوقف النقدي يحقق ذلك، والوسيلة إلى ذلك الصناديق الوقفية التي تحقق:

1. الاستدامة المالية؛ لتطوير المشاريع الزراعية، وتحسين جودة إنتاجها.
2. توفير فرص عمل في القطاع الزراعي.
3. تقديم سلع زراعية للأفراد بأسعار مقبولة تتناسب مع دخولهم النقدية.
4. تخفيض نسبة البطالة، والفقر في المجتمع.
5. تحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي.
6. زيادة الصادرات الزراعية، وتحقيق تنمية مستدامة.

الفرع الثاني: الأساس المؤسسي.

يعد الأساس المؤسسي للصندوق الوقفي محور النجاح لفكرة بناء النموذج التمويلي لصندوق الوقف النقدي، وبناءً عليه، فإنَّ الأساس المؤسَّسي يتمثل في الآتي:

(53) ابن القيم، اعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1991، ج3، ص 301. وتعرف المقاصد بأنها: المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها، والوسائل هي الطرق المفضية إليها. ينظر: ابن عاشور، محمد، مقاصد الشريعة الإسلامية، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (د ط)، 4002م، ج3، ص 004.

(54) بن عقيل، علي، الواضح في أصول الفقه، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1999م، ج2، ص 539.

أولًا: الإطار القانوني.

يقصد بالإطار القانوني مجموعة اللوائح والنظم التي تنظم، وتوجه تأسيس المشروع المقترح بما لا يخالف أحكام الوقف الشرعية[55] فيما يتعلق بالواقف، والموقوف عليهم.

ثانيًا: الهيكل التنظيمي: يشتمل على الآتي[56]:

1. مجلس الأمناء. 2. مجلس النظارة. 3. الجهاز الإداري: ويضم: مدير الصندوق والوحدات التنفيذية. 4 الحوكمة الشرعية.

الفرع الثالث: الأساس التنموي:

يقوم الأساس التنموي للصندوق على دراسة دقيقة للواقع الزراعي، والتمويلي في وادي حضرموت، ويتمثل ذلك في الآتي:

أ. إجراء دراسة مسحية للأرضي الزراعية التي سيقوم الصندوق النقدي بتمويلها؛ لغرض وضع خطة زراعية تنموية استراتيجية بعيدة المدى.

ب. تخطيط الاحتياجات المالية، وكيفية توفيرها؛ لتحقيق الاستدامة التمويلية للقطاع الزراعي.

ت. تفعيل المشاركة التمويلية الشعبية؛ لتوسيع قاعدة الموارد بما يعزز روح التعاون المجتمعي.

ث. بناء شراكة تكاملية بين مؤسَّسات القطاع الثالث، والمؤسسات الحكومية، والأطر الشعبية بالإضافة إلى إيجاد شراكات مع مؤسَّسات تمويلية إسلامية دولية.

(55) لا يوجد في قانون الوقف اليمني مواد تتعلق بالوقف النقدي، وتأسيس الصناديق الوقفية، وتسجيلها، وتحديد المتطلبات النظامية لأغراض الرقابة عليها.
(56) سيتم الحديث بتفصيل عن هيكل التنظيمي في المطلب الثالث، ص 23.

المطلب الثاني: نموذج عمل الصندوق الوقفي.

الفرع الأول: الجهات الوقفية على الصندوق: يمكن أن تتمثل الجهات الوقفية على الصندوق في الجهات التالية:

1. الجمعيات الزراعية بوادي حضرموت: اشتهر وادي حضرموت بعدد من الجمعيات الزراعية[57]، ويمكن لهذه الجمعيات أن تسهم، وتشارك في الوقف النقدي لهذا الصندوق.
2. المصارف الإسلامية بوادي حضرموت[58]: يمكن أن تسهم هذه المصارف الإسلامية من خلال تقديم القروض الحسنة، أو وقف جزء من أرباح الاحتياطي القانوني[59]، والتبرع بذلك الربح للصندوق.
3. مؤسسات العمل الأهلي (القطاع الثالث): تتمثل في المؤسسات والجمعيات الخيرية، ويمكن أن تجمع أموالًا من أهل الخير، ووقفها وقفًا نقديًا على الصندوق.
4. الجهات الحكومية ممثلة في مكتب الزراعة، ومكتب الأوقاف بالوادي.
5. وقف أويس القرني[60]: هو أول مؤسسة وقفية يمنية مقرها في تركيا.
6. رجال الأعمال الحضارم داخل حضرموت وفي المهجر، والقطاع الخاص، والمستثمرون الزراعيون.
7. المنظمات المحلية، والإقليمية، والدولية المهتمة بالشأن الزراعي.

---

(57) مثل: جمعية الربّة التعاونية الزراعية تأسست عام 2004م، جمعية الفلاح الحضرمية تأسست عام 2016م، الجمعية الشبابية الزراعية بوادي حضرموت تأسس عام 2017م.

(58) يوجد في وادي حضرموت فروع للمصارف الإسلامية كبنك التضامن وبنك سبأ الإسلامي وبنك اليمن البحرين الشامل.

(59) يمكن للبنك المركزي اليمني تشريع قانون يسمح للمصارف الإسلامية اليمنية باستثمار جزء من احتياطياتها القانونية في صيغ استثمارية منخفضة المخاطر وصرف عائد ذلك الاستثمار على الصندوق الوقفي لتنمية القطاع الزراعية بوادي حضرموت.

(60) مؤسسة تنموية ذات طبيعة وقفية لإيجاد أكبر وقف نوعي تشاركي في تاريخ اليمن. يعود ريعه على برامج النهوض الحضاري ومساراته. تأسس في مدينة استنبول بتركيا بتاريخ 27 مارس 2017م تم البناء المؤسسي للوقف ولوائحه وأنظمته وخططه في العام 2018م= = وبدأ إشهار الوقف والتعريف به وتسويقيه مطلع العام 2019م. ينظر: موقع أويس القرني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/7/24م على الرابط التالي: https://veysvakfi.org/who-we-are/.

الفرع الثاني: المصادر المالية للصندوق.

تتمثل الموارد المالية للصندوق في الفئات الآتية:

أولًا: الأموال الموقوفة وقفًا مؤبدًا نقدية كانت أو عينية: هذه تشكل موردًا لصندوق الوقف النقدي؛ لتنمية القطاع الزراعي بوادي حضرموت.

ثانيًا: الأموال الموقوفة وقفًا مؤقتًا: وهي على صورتين:

- وقف بعض الأصول الإنتاجية، كالآلات والمعدات، وغيرها لفترة زمنية محددة بناء على جواز الوقف المؤقت عند المالكية.
- تقديم القرض الحسن؛ لتمويل مشاريع الصندوق الزراعية، وتنمية القطاع الزراعي، وهذه القروض تكون لفترة زمنية معينة أو حال الطلب.

ثالثًا: أرباح الصندوق الوقفي المتحققة من استثمارات الأصول النقدية الوقفية وغير الوقفية التابعة للصندوق.

رابعًا: كفلاء السيولة[61]: يلتزمون بتقديم مال نقدي، كقرض حسن عند الحاجة، وما يقدمه كفلاء السيولة لا يستخدم لتقديم تمويل، بل لسد نقص السيولة الطارئة لأي سبب كان.

خامسًا: متبرعو عجز السداد: وهم الذين يتكفلون برد مبلغ التمويل إذا عجز المزارع عن السداد لأية ظروف طارئة خارجة عن إرادته، وفي حالة العجز عن السداد نتيجة للخسارة الطبيعية، فإنَّه ينطبق عليه وصف الغارمين، وبالتالي يحق لمتبرعي عجز السداد أن يحسبوا ما دفعوه عن الفقير من زكاتهم.

إن كفلاء السيولة، ومتبرعو عجز السداد هما طرفان يتطلب وجودهما في بداية عمل الصندوق النقدي في السنوات الأولى لإنشائه؛ حتى يتم إيجاد أوقاف تقوم بالدور الذي يقومون به في بدء عمل الصندوق.

(61) استفدت فكرة كفلاء السيولة من ورقة بحثية للدكتور محمد أنس الزرقاء بعنوان: الوقف المؤقت للنقود لتمويل المشروعات الصغرى للفقراء، المؤتمر الثاني للأوقاف، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 2006م، ص 12.

الفرع الثالث: الخدمات التي يقدمها الصندوق.

1. تقديم التمويل: وهو الهدف الأساس للصندوق الوقفي، حيث يمكن لإدارة الصندوق الوقفي أن تقدم التمويل بجميع صيغ التمويل المعروفة في كتب الفقه الإسلامي، بالإضافة إلى الصيغ المبتكرة التي لم يرد ذكرها، كصيغة المشاركة المتناقصة، وغيرها. ويمكن لهذه الصيغ التمويلية أن تحقق للصندوق الوقفي ربحًا مقبولًا باستثناء صيغة القرض الحسن، حيث يمكن لإدارة صندوق الوقف النقدي أن تؤجر الآلات الزراعية على المزارعين بأجرة أقل من أجرة المثل؛ لتقليل تكاليف الإنتاج على المزارعين، إلَّا أن هذه الأجرة تحقق عائدًا مقبولًا لصندوق الوقف النقدي.
2. الشراكة بين الصندوق والمزراعين: وذلك باستخدام صيغة المشاركة المتناقصة أو المرابحة للآمر بالشراء في تمويل البذور الزراعية، أو الطاقة الكهربائية، وغيرهما بشرط أن يوازن القائمون على صندوق الوقف بين مصلحة الوقف التشغيلية، وتقليل التكاليف على المزارعين انطلاقًا من قوله تعالى ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ النساء: 6.
3. تقديم القرض الحسن: يمكن لإدارة الصندوق الوقفي تقديم القروض الحسنة للمزارعين؛ لتمويل احتياجات الأنشطة الزراعية، كالبذور، والمبيدات، وغيرهما وفق آلية معينة لتقسيط مبلغ القرض الحسن على أنجم؛ لسداد المبلغ خلال الفترة المتفق عليها.
4. التدريب والتأهيل: يمكن للصندوق الوقفي المساهمة في رفع كفاءة المزارعين، وتثقيفهم في الجوانب العلمية الزراعية، والإدارة، وما يحتاجون إليه في رفع كفاءتهم من خلال التدريب، والتأهيل عبر الدورات التدريبية والمحاضرات التثقيفية واللقاءات العلمية التي يمولها الصندوق الوقفي.

المطلب الثالث: الهيكل المقترح للصندوق الوقفي.

1. الإدارة العليا للصندوق الوقفي: تتكون الإدارة العليا من:

أ. مجلس الأمناء: يحدد الإطار العام لسياسات صندوق الوقف النقدي؛ لتنمية القطاع الزراعي بوادي حضرموت، ويضع الاستراتيجيات التمويلية المستقبلية التي تعمل على تحقيق الأهداف الكبرى للصندوق.

ب. مجلس النظارة: ويقع تحت اشراف مجلس الأمناء مباشرة، وهو المسؤول المباشر على إدارة الصندوق، ومتابعة تنفيذ الخطط، والسياسات، وله صلاحيات تقييم، وتقويم أداء الوحدات الإدارية بالصندوق.

2. مجلس الإدارة التنفيذية للصندوق الوقفي: يتكون هذا المجلس من خمسة أشخاص إلى تسعة أشخاص ويمكن أن يكون من بينهم ممثلين لبعض الجهات الرسمية. ويشرف مجلس الإدارة على أعمال الصندوق، وبرامجه التنفيذية، والاستراتيجيات العامة للصندوق، وتنفيذ ما يصدر عن الإدارة العليا للصندوق الوقفي، ويختار المجلس رئيسًا، ونائبًا من بين الأعضاء، وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

3. مدير الصندوق الوقفي: يعتبر عضوًا في مجلس الإدارة، ويكون تحت إشرافه الإدارات المتخصصة، ويكون من مهامه تعيين الموظفين، والتكليف بالمهام والأعمال ومتابعة سير عمل الإدارات المتخصصة، وتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة التنفيذية للصندوق.

4. الإدارات المتخصصة: تتكون من الآتي:

أ. إدارة الاستثمار وتنمية الأصول الوقفية: وهي مسؤولة عن استثمار أموال الوقف بطرق شرعية، وتحقيق عوائد مجزية، ومستدامة.

ب. إدارة المشاريع والبرامج الزراعية: مسؤوليتها التخطيط، وتنفيذ المشاريع، والبرامج التدريبية الزراعية.

ت. الإدارة المالية: وظيفتها التخطيط المالي، وتنويع مصادر التمويل الوقفي.
ث. إدارة المتابعة والتقييم: وظيفتها مراقبة العمل، وتقييمه وقياس الأثر الاقتصادي، والاجتماعي لأعمال الصندوق تجاه القطاع الزراعي.
ج. إدارة الحوكمة والشفافية: مسئوليتها وضع الأطر، والقوانين، والإجراءات، والإفصاح بتقارير مالية، وإدارية للواقفين، والمهتمين، بالإضافة إلى وجود مراقب خارجي؛ لضمان سلامة العمل الوقفي، واستدامته.

المطلب الرابع: المتطلبات والمعوقات.

الفرع الأول: متطلبات نجاح الصندوق.

بعد توفيق الله تعالى، لا بد من توافر عدد من المتطلبات؛ لنجاح فكرة النموذج المقترح أهمها:

1. تشريع القوانين التي تسمح بإنشاء الصناديق الوقفية في اليمن.
2. موافقة الجمعية العمومية للمصارف الإسلامية اليمنية بوقف مؤقت لبعض احتياطياتها المالية؛ لدعم الوقف النقدي.
3. التواصل مع جميع الجهات الحكومية، والجمعيات الزراعية، ومؤسسات القطاع الثالث، وأفراد المجتمع؛ لشرح وبيان فكرة الوقف النقدي، ومدى أهميته في تنمية القطاع الزراعي بوادي حضرموت.
4. عقد دورات تدريبية في مجال الوقف النقدي، وكيفية إنشاء الصناديق الوقفية، والتسويق لها، وإبراز أثرها في تنمية القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها القطاع الزراعي بوادي حضرموت.
5. توافر الموارد المالية الكافية من خلال تشجيع وقف النقود.
6. وجود حوكمة فعالة وشفافية في الإفصاح عن الموارد المالية والعمليات التمويلية للصندوق.
7. الإدارة الماهرة ذات الخبرة في مجالي الصناديق الوقفية والأنشطة والمشاريع

الزراعية.

8. اقتران التمويل برفع كفاءة المزارعين من خلال الدورات التدريبية التي تؤدي إلى رفع المهارة، والإتقان في العمل.

الفرع الثاني: المعوقات المحتملة.

تتمثل المعوقات المحتملة التي ستقف حجر عثرة أمام تطبيق النموذج في الآتي: الأزمة اليمنية الحالية التي ستؤدي إلى تأخر في إعداد مشروع الوقف النقدي، بالإضافة إلى الترهل في العمل الحكومي، والتأخر في انجاز الأعمال المهمة، وكذلك عدم المعرفة الكافية بمضمون الوقف النقدي وأهميته، والصناديق الوقفية، وقلة توافر الخبرات الكافية في مجال عملها، وأخيراً عدم وجود تجربة سابقة في حضرموت خاصة واليمن عامة يمكن البناء عليها، وتطويرها؛ بما يخدم النموذج التمويلي المقترح.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج.

1. لا يعرف الوقف النقدي في حضرموت -لا ساحلًا ولا واديًا-.
2. القطاع الزراعي في وادي حضرموت يعاني من مشاكل تنموية، وتشريعية، وتمويلية، أفقدته دوره الاقتصادي، والتنموي.
3. يحتوي وادي حضرموت على موارد اقتصادية: زراعية، وحيوانية كبيرة لم تستغل بالشكل المطلوب في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي لسكان محافظة حضرموت خاصة واليمن عامة.
4. الوقف النقدي هو أحد البدائل؛ لتمويل القطاع الزراعي، وتنميته؛ بما يحتوي عليه من مزايا كثيرة.
5. يمكن تكوين علاقات متكاملة بين الصندوق الوقفي، والمؤسسات الزراعية،

ومؤسسات القطاع الثالث؛ لتتكامل العملية التنموية للقطاعات الاقتصادية بوادي حضرموت.

6. يعتبر النموذج التمويلي المقترح فكرة جديدة، يمكن أن تسهم في تنمية، وتطوير القطاع الزراعي، وتخفيف العبء على موازنة الدولة.

ثانيًا: التوصيات

1. توصي الدراسة باعتماد وتطبيق النموذج المقترح؛ لما يتميز به من قدرة على تعبئة الموارد المالية، وتوجيهها نحو تنمية القطاع الزراعي بوادي حضرموت.
2. ينبغي للمشرّع اليمني الإسراع باعتماد الوقف النقدي ضمن أنواع الوقف في قانون الوقف اليمني.
3. تشريع القوانين التي تسمح بتسجيل، وتنظيم الصناديق الوقفية وآليات عملها.
4. إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالقطاع الزراعي، وتحديثها بما يتناسب مع التطورات في واقع القطاع الزراعي.
5. الاهتمام بالمزارع، وبناء مهاراته، وربطه بتطور الأنظمة الزراعية الحديثة.
6. نشر ثقافة الوقف النقدي، والصناديق الوقفية بين فئات المجتمع اليمني؛ لتفعيل دوره في المجتمع والاستفادة من مزاياه.
7. ضرورة استكمال بحث جوانب هذه الدراسة بإجراء أبحاث تفصيلية معمقة حول الجوانب التي لم يُغَطّها البحث.

والله الهادي إلى سواء السبيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين.

المراجع:

1. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، اعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1991م.
2. ابن النجار، محمد بن أحمد، منتهى الإرادات، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1999م.
3. ابن تيمية، أحمد عبد الحليم، مجموع الفتاوى، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بدون طبعة، 1995م.
4. ابن حجر الهيتمي، أحمد، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، بدون طبعة، 1983م.
5. ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة، بدون طبعة، 1379هـ.
6. ابن ضويان، إبراهيم بن محمد، منار السبيل في شرح الدليل، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة، 1989م.
7. ابن عابدين، محمد أمين، حاشية ابن عابدين، بيروت، دار الفكر، بدون طبعة، 2000م.
8. ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدون طبعة، 2004م.
9. ابن عرفة، محمد بن محمد، المختصر الفقهي، دبي، مؤسسة خلف أحمد الحبتور للأعمال الخيرية، الطبعة الأولى، 2014م.
10. ابن قدامه، عبد الله بن أحمد، المغني شرح مختصر الخرقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1985م.
11. ابن قدامه، عبد الله بن أحمد، المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، جدة، مكتبة السوادي، الطبعة الأولى، 2000م.
12. ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1997م.
13. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

14. ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، بيروت، دار الكتاب الإسلامي، ط2، دون تاريخ.
15. الأرناؤوط، محمد، تطور الوقف النقدي في العصر العثماني (2)، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، 1992م، المجلد التاسع عشر، العدد الثالث.
16. الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2001م.
17. الأنصاري، زكريا بن محمد، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، دمشق، دار الفكر، بدون طبعة، 1994م.
18. البابرتي، محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، بدون مكان النشر، دار الفكر، بدون طبعة، دون تاريخ.
19. الباجي، سليمان بن خلف، المنتقى شرح الموطأ، القاهرة، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، 1332هـ.
20. باسيود، سالم، وآخرون، دراسة مقارنة الغطاء النباتي في واديي مدر وشحوح بوادي حضرموت، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الطبيعية والتطبيقية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، يونيو 2019م.
21. باصحيح، فهمي سعيد، النخيل في وادي حضرموت، مجلة الرابطة الاقتصادية، عدن، السنة الثانية، العدد الثاني، 2023م.
22. باصريح، سالم، اتجاهات توطين المحاصيل الزراعية في محافظة حضرموت، مجلة الآداب، جامعة ذمار، العدد الخامس، يناير 2009م.
23. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، القاهرة، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.
24. بخضر، محمد سالم، تمويل وقف النقود للمشاريع متناهية الصغير في مؤسسات التمويل الإسلامي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2017م.
25. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الواقع الاقتصادي وبيئة الأعمال والقطاعات المنتجة: دراسة تشخيصية في محافظة حضرموت لعام 2023م.

26. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تدهور الأراضي والتنمية البشرية في اليمن، صنعاء، 2024م.
27. بن عقيل، علي عقيل، الواضح في أصول الفقه، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1999م.
28. بنك التسليف التعاوني والزراعي، صنعاء، التقرير السنوي لسنة 2020م.
29. بهاء الدين المقدسي، عبد الرحمن، العدة شرح العمدة، القاهرة، دار الحديث، (د ط)، 2003م.
30. الحجاوي، موسى بن أحمد، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، دار المعرفة، (د ط)، (د ت).
31. الحصكفي، محمد بن علي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2002م.
32. الحصني، أبوبكر بن محمد، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، دمشق، دار الخير، الطبعة الأولى، 1994م.
33. الخلال، أبوبكر، الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1994م.
34. خليل، علي، دراسة ارشادية للتعرف على تحديات آفاق التوسع في زراعة النخيل وزيادة انتاج التمور في تهامة - اليمن المعوقات والحلول، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الطبيعية والتطبيقية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، المكلا، يونيو 2020م.
35. دنيا، شوقي أحمد، الوقف النقدي: مدخل لتفعيل دور الوقف في حياتنا المعاصرة، الكويت، مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، السنة الثانية، العدد الثالث، 2002م.
36. الرازي، أحمد، معجم مقاييس اللغة، دمشق، دار الفكر، (د ط).
37. رزق، نورا، التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، العدد الثاني والثلاثون، 2022م.
38. الرملي، محمد، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت، دار الفكر، طبعة أخيرة، 1994م.
39. الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني على مختصر خليل ومعه الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2002م.

40. السرحي، لطف، دور البنوك الإسلامية اليمنية في التمويل الزراعي، مجلة الأندلس، للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع عشر، المجلد الخامس عشر، 2017م.
41. سلامة، خضر، وقف النقود بالفائدة في العصر العثماني، مجلة المقدسية، جامعة القدس، العدد الثالث عشر 2022م.
42. الشربيني، محمد بن أحمد، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1994م.
43. شيخي زاده، عبد الرحمن، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ومعه الدر المنتقى في شرح الملتقى، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998م.
44. الصاوي، أحمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك، القاهرة، دار المعارف، (د ط)، (د ت).
45. الطرابلسي، إبراهيم، الإسعاف في أحكام الأوقاف، بيروت، دار الرائد العربي، (د ط)، 1981م.
46. عباد، جمال، وآخرون، تأثير التغيرات المناخية في المخزون المائي بوادي حضرموت، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الطبيعية والتطبيقية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ديسمبر، 2020.
47. العبيدي، إبراهيم، استبدال الوقف: رؤية شرعية اقتصادية قانونية، دبي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الطبعة الأولى، 2009م.
48. علوان، عبدالله، دراسة الوضع الراهن والمستقبلي للقطاع الزراعي بمحافظة حضرموت، مؤسسة العون، (د ط)،(د ت).
49. العمر، فؤاد عبد الله، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، الكويت، الأمانة العام ة للأوقاف، الطبعة الأولى، 2011م.
50. العمودي، محمد وآخرون، مستوى معارف مزارعي نحيل التمر بحشرة دوباس النخيل في بعض مديريات محافظة حضرموت وعلاقتها ببعض العوامل المستقلة، مجلة جامعة سيئون، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2020.
51. العيني، محمود بن أحمد، البناية شرح الهداية، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2000م.

52. القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار احياء التراث العربي، (د ط)، (د ت).
53. الكلوذاني، محفوظ، الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل، الكويت، مؤسسة غراس، الطبعة الأولى، 2004م.
54. لقاء تلفزيوني مع مدير عام مكتب الزراعة بالوادي والصحراء، على الرابط التالي: https://youtu.be/CWt1jEWiels
55. ليبا، محمد، ونقاسي، محمد، نظام وقف النقود ودوره في تنمية المرافق التربوية والتعليمية، ماليزيا، مؤتمر قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات، الجامعة الإسلامية العالمية، 2009م.
56. ماندفل، جون، المردود الخيري للربا: الخلاف حول وقف النقود في الدولة العثمانية، مجلة الاجتهاد، بيروت، دار الاجتهاد للأبحاث، 1999م.
57. الزرقاء، محمد أنس، الوقف المؤقت للنقود لتمويل المشروعات الصغرى للفقراء، المؤتمر الثاني للأوقاف، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 2006م.
58. مرتضى الزبيدي، محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، دار الفكر، ط1، 1414هـ.
59. المشيقح، خالد، الجامع لأحكام الوقف والهبات والوصايا، الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، 2013م.
60. المقدسي، عبد الرحمن بن أبي عمر، الشرح الكبير ومعه المقنع والإنصاف، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1995م.
61. مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوادي والصحراء، التقرير التقييمي السنوي العام عن مستوى تنفيذ خطة عام 2024م بمديريات الوادي والصحراء، سيئون، مارس 2025م.
62. مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوادي والصحراء، التقرير التقييمي السنوي العام عن مستوى تنفيذ خطة عام 2024م بمديريات الوادي والصحراء.
63. مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمحافظة حضرموت، استراتيجية النمو

والتخفيف من الفقر 2007 - 2015م، المكلا، 2007م.
64. ملا خسرو، محمد، درر الحكام شرح غرر الأحكام، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (د ط)، 2001م.
65. موافي، أحمد، تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، الدمام، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1993م.
66. موقع أويس القرني على الرابط التالي: https://veysvakfi.org/who-we-are/
67. موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي على الرابط التالي:
http://www.iifa-aifi.org/2157.html
68. موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي على الرابط التالي:
http://www.iifa-aifi.org/2157.html
69. موقع هيئة الأوقاف الإندونيسية على الرابط التالي:
http://www.bwi.or.id/index.php/ar/--.html
70. موقع وزارة الإدارة المحلية، محافظة حضرموت على الرابط التالي:
https://www.hadhramaut.info/view/8360.aspx
71. الميداني، عبد الغني، اللباب في شرح الكتاب، بيروت، المكتبة العلمية، (د ط)، (د ت).
72. النسفي، عبد الله، كنز الدقائق، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 2011م.
73. النووي، يحيى، روضة الطالبين وعمدة المفتين، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1991م.
74. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الشهري للأمن الغذائي والتغذية، عدن، 2024م.
75. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الإحصائية لعام 2023، الجهاز المركزي للإحصاء، الوادي والصحراء، 2024م.
76. وزارة الزراعة والري والثروة السمكية، تقرير عن التصحر في الجمهورية اليمنية: التقرير الرابع، 2023م.
77. Amir, Afizar and Masron, TajulAriffin, Cash Waqf: An Innovative Instrument For Economic Development, International Review Of Social Sciences and Humanities,2013.